مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

دورالولايات المتحدة الأمريكية في مشكلة الحقول المشتركة بين العراق والكويت

The Role of the United States of America in the problem of the fields shared between Iraq and Kuwait

ا.م.د. احمد عبد الواحد عبد النبي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

Dr. Ahmed Abdel Wahed Abdel Nabi
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
ahmedalhelfe@yahoo.com

تاريخ الإستلام: 2024/12/6 تاريخ القبول: 2025/1/2 تاريخ النشر: 2025/3/1

Recevied: 6 / 12 / 2024 Accepted: 2 / 1 / 2025 Published: 1 / 3 / 2025

المستخلص :

تعددت الدراسات التاريخية والبحوث التي تناولت مشكلة الحدود بين العراق والكويت ، الا ان الدورالامريكي في مسئلة الحقول المشتركة على الحدود بين البلدين عد من المواضيع المهمة كونه سبباً رئيساً لنشوب المشاكل وتفاقم الأزمات في التاريخ المعاصر بين العلاقات العراقية-الكويتية والتي شهدت خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالحذر والتهديدات والتناقضات في اغلب مراحلها حتى وصل التدهور في العلاقات بين البلدين لدرجة عالية من التصعيد العسكري انتهى بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ودخول المنطقة في صراعات دولية اضفت لحصار اقتصادي على العراق ومن ثم غزوه عسكريا بارادة دولية

وامريكية عام ٢٠٠٣ وتدخل الولايات المتحدة وشركاتها العملاقة في عملية ادارة الحقول البترولية المتشركة على الحدود بين العراق والكويت مما انعكس سلبا على اقتصاد العراق وثروته النفطية بالاتجاه الذي خدم الكويتين والشركات الاحتكارية الامريكية .

الكلمات المفتاحية : العلاقات العراقية-الكويتية ، السياسة الخارجية الامريكية ، علاقات امريكية-عراقية .

Abstract :

There have been many historical studies and research that dealt with the problem of the border between Iraq and Kuwait, but the American role in the issue of the shared fields on the border between the two countries is considered one of the important topics as it is a major reason for the outbreak of problems and the aggravation of crises in contemporary history between Iraqi-Kuwaiti relations, which witnessed specificity in all fields, as it was It was tinged with caution, threats, and contradictions in most of its stages until the deterioration in relations between the two countries reached a high degree of military escalation that ended with Iraq's invasion of Kuwait in ١٩٩٠ and the region's entry into international conflicts that added to an economic blockade on Iraq and then its military invasion with international and American will in ٢٠٠٣.The United States and its giant companies intervened in the process of managing the oil fields shared on the border between Iraq and Kuwait, which negatively affected Iraq's economy and its oil wealth, in a direction that served the Kuwaitis and the American monopoly companies.

Keywords: Iraqi-Kuwaiti relations, American foreign policy, American-Iraqi relations.

فرضية البحث:

تكمن فرضية الدراسة في البحث عن اثار تدهور العلاقات التاريخية بين العراق والكويت والفشل المستمر في عملية ترسيم الحدود الدولية بيهما مما اثر سلبا على مصالح العراق الاقتصادية في تمدد الكويت داخل الحدود العراقية نتيجة للدور الامريكي المفروض على العراق .

منهجية البحث:

إن اتجاهنا في البحث كان نظرياً وعملياً من الاحداث التاريخية ، وقد اعتمدنا مناقشة وتحليل قضايا رئيسة تم بفضلها تتبع مسار العلاقات العراقية-الكويتية و سياسة

الولايات المتحدة في التعامل مع العراق خصوصا بعد اعادة العلاقات بين البلدين الجارين لسابق عهدهما رغم تضرر العراق من استغلال الكويت لقرارات الامم المتحدة المبالغ بيها وتسديد جميع ما في ذمة العراق من ديون مع التأكيد بأن اعتقادنا هو ان ظاهرة أو حالة معينة مهما كانت مهمة او ذات أهتمام خاص، فانها قد تسلط ضوءً أكثر على الدور الامريكي في مشكلة الحدود وحقول النفط المشتركة بين البلدين وسياسة الكويت بأتجاه الأستقواء بامريكا بغية التمدد داخل الاراضي العراقية، وقد جرى استعمال المنهج التأريخي، ومنهج التحليل النظمي والسرد الوصفي الذي يعين على الكشف عن حقيقة التأثير الامريكي في العلاقات العراقية-الكويتية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ان الوقائع التاريخية بعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ ،وتحرير الكويت بجهود امريكية ودولية عام ١٩٩١ اظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة متبقية من عالم الحرب الباردة، مما كانت له انعكاساته الكبيرة على آليات القوة والتأثير المباشر في مجمل احداث المنطقة بما فيها العلاقات العراقية-الكويتية وترسيم الحدود وتشغيل الحقول النفطية المشتركة على الحدود بأدارة الشركات الامريكية البترولية العملاقة وتدخلها المباشر في طبيعة مسار العلاقات مع الكويت. الامر الذي صنع قواعد ومعايير جديدة استفادت منها الكويت في التوغل داخل الاراضي العراقية وعملية سرقة النفط العراقي برعاية امريكية ضمن الاتفاقيات الدولية التي اضطرت العراق للقبول بها تحت تأثير طائلة البند السابع من قوانين الامم المتحدة .

المقدمة :

مرت العلاقات بين العراق والكويت في تاريخها بالعديد من المشكلات والازمات والصراعات والتحديات والتي اثرت بشكل مباشر على مسارات العلاقات بين البلدين الجارين فكانت مشكلة ترسيم الحدود البرية والبحرية وتشغيل الحقول النفطية المشتركة ومسئلة غزو العراق للكويت الى جانب المشاكل الاخرى كالاسرى والمفقودين والارشيف الحكومي

الكويتي كلها ساهمت في القطيعة الكاملة بينها خصوصا بعد عام ١٩٩٠ وحتى غزو العراق عام ٢٠٠٣ حيث تكونت العلاقات بين البلدين على الكثير من التعقيدات التاريخية كان ابرزها شكوك الكويت بنوايا العراق بعد حرب الخليج الثانية ومخاوف العراق من ان تلعب الكويت دورا خبيثا في تأجيج الرأي العام الدولي ضده ، وهذا بطبيعة الحال ادى الى تدخل الامم المتحدة والقوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية في تحديد طبيعة العلاقات العراقية-الكويتية . فجاء الدور الامريكي واضحا ومباشرا في مسار هذه العلاقات لما تمتلكه الولايات المتحدة من نفوذ اقتصادي وقوى عسكرية هائلة وتأثير دولي كبير ساهم في رسم الكثير من معالم العلاقات العراقية –الكويتية طوال الفترة الماضية ١٩٩٠-٢٠٠٣ .

المبحث الاول :الاطار النظري : المشكلة التاريخية في الحدود المشتركة بين العراق والكويت :

ترجع بداية العلاقات التاريخية بين العراق والكويت الى منتصف القرن التاسع عشر وقبلها عند تأسيس امارة الكويت عام ١٧١٦ برعاية عثمانية لأسرة ال صباح التي حكمت في الكويت منذ عام ١٧٥٦ اذا شهدت العلاقات الفعلية بين العراق والكويت عام ١٨٧١ في عهد والي بغداد العثماني مدحت باشا ١٨٢٢-١٨٨٤ والشيخ عبدالله بن صباح ١٨١٤-١٨٩٢ الذي وقع اتفاقية الحماية البريطانية للكويت عام ١٨٨٩ بشكل سري بعيداً عن انظار العثمانين بهدف مناهضة الوجود العثماني في الكويت التي كانت خاضعة مع البلاد العربية للسيطرة العثمانية منذ اواخر القرن الخامس عشر ومن ثم تكونت العلاقات العراقية-الكويتية معتمدة على مبدأ العلاقات البريطانية-العثمانية حيث تذكرالوثائق البريطانية المعاصرة[٢] ان اول محاولة لترسيم الحدود في التاريخ الحديث بين العراق والكويت كانت في ١٤ حزيران عام ١٩١٣ ضمن الاتفاق العثماني- البريطاني والذي اعتبر خط الشروع الاساس في عملية تحديد ورسم بيانات الحدود العراقية-الكويتية بعد سلسلة مخاطبات بين المندوب السامي البريطاني في الكويت الميجور جون مور-John More ١٨٧٧-١٩٢٩ والشيخ احمد

الصباح امير الكويت للفترة ١٩١٣-١٩٢٣ والتي استمرت حتى عام ١٩٣٢ عندما قررت بريطانيا التمهيد لقبول المملكة العراقية عضوا في عصبة الامم . حيث ابرقت بريطانيا برقية عاجلة في الحادي والعشرون من تموز عام ١٩٣٢ الى الباشا نوري السعيد رئيس الوزراء في العهد الملكي مطالبة اياه بترسيم حدود العراق الدولية مع الكويت[٣] . وعلى اثر ذلك جرى الاتصال بين الحكومتين العراقية والكويتية في بداية عام ١٩٣٣ لتفعيل ما اتفق عليه ضمن المشاورات البريطانية-العثمانية الخاصة بترسيم الحدود عام ١٩١٣ ثم تبادل الطرفين مذكرات ورسائل دبلوماسية اضفت الى اعتبار معاهدة الحماية البريطانية للكويت المبرمة عام ١٨٩٩ بمثابة نقطة رسم الحدود بين البلدين على مسار العلاقات العراقية-البريطانية والتي اطرت صيغة العلاقات العراقية مع الكويت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ [٤]. بيد ان مسئلة الحدود العراقية -الكويتية كانت خلال هذه الفترة قد اخذت ابعاد اكثر اشكاليةً على نحو تهريب وتجارة الاسحلة ، وموضوع المياه العذبة ، وحقول النفط المكتشفة حديثا كحقل الرميلة الجنوبي ،ومسئلة الحدود البحرية المطلة للعراق على الخليج العربي ،ومسئلة دخول الكويت للاتحاد الهاشمي بين كلا من العراق والاردن في الرابع عشر من شباط عام ١٩٥٨ والمتضمن اقتراحاً من الباشا نوري السعيد لبريطانيا (انهاء الحماية البريطانية على الكويت ، واعلان الكويت دولة مستقلة ، القبول بضم الكويت في الأتحاد الهاشمي العراقي-الاردني)[٥]. ويبدو ان مسئلة النفط كانت جوهرية في ذهنية عراب السياسة العراقية نوري باشا السعيد عبر محاولة اقناع الكويتين في الاتحاد الهاشمي من اجل تصدير النفط العراقي من الموانئ الكويتية ،لان العراق بواقع الحال لا يمتلك عمق بحري كافي لدخول السفن الضخمة الى البصرة . الا ان بريطانيا والكويتين رفضوا فكرة نوري السعيد حيث ابلغ الشيخ عبدالله السالم الصباح رفض المقترح العراقي في برقية مرسلة الى الديوان الملكي مؤرخة ٢٧ شباط ١٩٥٨[٦] وعلى اثر ذلك سلمت الحكومة العراقية السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت Michael Wright

مذكرة تحوي على ثلاث بنود جاء فيها : ((١-انضمام الكويت للأتحاد بعد منحها الاستقلال وتقديم معونة مادية لها ،٢-اعادة ترسيم الحدود بين البلدين برعاية بريطانيا ، اذا امتنعت الكويت ، ٣-للعراق حق التصرف في ترسيم الحدود التاريخية بين الطرفين))[٧]. استغربت برطانيا من مذكرة الحكومة العراقية اعلاه وطلبت عقد لقاء تشاوري في لندن ، الا ان اللقاء لم يحصل بسبب احداث ١٤ تموز ١٩٥٨ وانهيار النظام الملكي بالعراق. ويبدو ان الكويتين كانوا يتابعون احداث العراق اولاً بأول لذا ارسلت الحكومة الكويتية تهنئة لحكومة العراق الجديدة برئاسة عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٢ وردت الحكومة العراقية مطالبة الكويت بفتح قنصلية عراقية لها في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩ . ان التحسن التدريجي في العلاقات بين البلدين قد أتاتت أُكلها حيث ارسلت الحكومة الكويتية اوائل عام ١٩٦٠ وفداً اقتصادياً وهندسياً لتعزيز العلاقات الكويتية-العراقية وتجدر الاشارة الى ان بريطانيا اعلنت استقلال الكويت في تموز من عام ١٩٦١ والغت اتفاقية الحماية البريطانية لها الموقعة عام ١٨٩٩ . لقد قررت بريطانيا اعطاء الحرية الكاملة للكويت في علاقاتها الدولية لذا وقعت الاتفاقية الكويتية-البريطانية لعتزيز العلاقات بين البلدين من ٣ محاور : ((١- ايقاف اتفاقية الحماية البريطانية لعام ١٨٩٩ بسبب تعارضها مع السيادة الكويتية في القرن الماضي ،٢- تعزيز روح الشراكة البريطانية-الكويتية ،٣-جهوزية بريطانيا لمساعدة الكويت في اي ظرف يهدد مصالح الاخيرة))[٨] . ومهما يكن من الأمر شي فقد كان عام ١٩٦١ بداية لظهور ازمة تاريخية بين العراق والكويت ، حيث اعلن عبدالكريم قاسم في ٢٤ حزيران ١٩٦١ « ان الكويت جزء من العراق ، وان حكومته قررت حماية الكويتين، وان الكويت ستكون قضاءا تابعا لمحافظة البصرة « الامر الذي اثار حفيضة الحكومة الكويتية والتي قدمت شكوى لمجلس الامن الدولي في الرابع من تموز ١٩٦١ ، كما ابرقت ببرقية عاجلة للحكومة البريطانية مطالبة اياها بالتدخل لفرض الحماية على الكويت خشيةً من الموقف العراقي المتشدد انذاك حيال توتر الاوضاع بين البلدين[٩]

.على اثر ذلك انتشرت القوات البريطانية في اواخر تموز ١٩٦١ على طول الحدود المشتركة بين العراق والكويت رغم ان حكومة قاسم لم ترسل اي قطعات عسكرية للحدود مع الكويت وظلت تراقب الاوضاع عن كثب وتقدمت بشكوتان عاجلتان لمجلس الامن الدولي وجامعة الدول العربية بداية شهر أب من نفس العام موضحة فيها التهديدات العسكرية البريطانية في المنطقة الحدودية . ويبدو ان هذه الأزمة قد خدمت الكويت كثيرا فمجلس الامن الدولي لم يحرك ساكنا للطلب العراقي ، اما الكويت فقد تم قبول عضويتها في مجلس جامعة الدول العربية في ٢ ايلول ١٩٦١ كما وارسلت كلا من السعودية ومصر والاردن وتونس والسودان قوات حظ سلام عربية لمنطقة الحدود بين العراق والكويت . ان تغير مسار الاحداث بعد تولي حكومة عبدالسلام عارف زمام الحكم في العراق في الثامن من شباط ١٩٦٣ قد دفع البلدين للنظر في جدية تسوية المشاكل الحدودية بينهما ، لذا جاءت الاتفاقية العراقية-الكويتية في تشرين الاول ١٩٦٣ من اجل اعادة ترسيم الحدود وتجاوز المشكلات السابقة ضمن اربعة بنود وهي :- [١٠]

أ- العودة للحدود المتفق عليها مابين العراق والكويت ضمن مراسلات الملك فيصل والشيخ احمد الصباح لعام ١٩٣٣ .

ب- العمل على توطيد العلاقات الكاملة بين البلدين .

ج- العمل على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي وتبادل المعلومات الهندسية والفنية فيما يخص الحدود الدولية بين الطرفين .

د- افتتاح السفارة العراقية في الكويت، والكويتية في العراق بدرجة سفير فوق العادة .

ولعل استقرار المنطقة الحدودية بين العراق والكويت في ستينيات القرن الماضي لم يدم طويلا حيث وقعت حوادث حدودية ومناوشات عسكرية خفيفة بين الطرفين قرب منطقة ام قصر وعند مخفر الصامتة في ٢٠ اذار١٩٧٣ اسفرت عن توغل حرس الحدود ثلاثة كلم داخل الاراضي الكويتية الأمر الذي استدعى تدخل جامعة الدول العربية وحل الموضوع بالتشاور بين البلدين بعد استدعاء وزراء خارجية العراق

والكويت لمقر الجامعة في القاهرة والذي اثمر عن سحب قوات حرس الحدود العراقي من المخفر الكويتي في ٢٢ تموز ١٩٧٣ ، كذلك تم سحب ما تبقى من القوات البحرية العراقية من المياه الاقليمية الكويتية في نفس السنة بعد نهاية احداث الصامتة [١١] . وأبان اندلاع حرب الخليج الاولى ١٩٨٠-١٩٨٨ بين العراق وايران ، كانت مسئلة الحدود العراقية-الكويتية قد استقرت بسبب الدعم الكويتي الهائل للعراق،حيث جرى استعمال الموانئ الكويتية لتجهيز العراق بالعتاد والامكانيات اللازمة ابان تلك الحرب مما حسن العلاقات الكويتية مع العراق كثيرا وتأجلت بصددها ترسيم الحدود الدولية بين البلدين .لقد رأت الكويت بعد نهاية حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٨ بأن الوقت قد حان لترسيم وحل مشكلة حدودها الدولية مع الجار الشمالي العراق علما بأن الكويت كانت قد تمددت داخل الاراضي العراقية وصولا الى منطقة المطلاع وصفوان التابعتين لمدينة ام قصر طوال الفترة الماضية مما اثار حفيضة العراق كثيرا. كذلك فقد كشفت وثائق وزارة الخارجية العراقية من قيام الجانب الكويتي بالتمدد مجددا داخل الاراضي العراقية والتنقيب عن النفط في الحقول المشتركة بين البلدين واستخراج نفط العراق من جهة مدينة ام قصر، كذلك زيادة حصة انتاج الكويت في منظمة اوبك بقصد متعمد يفضي الى تقليل اسعار النفط عالميا بغية الحاق الضرر الاكبر بالعراق خصوصا بعدما خرج من حرب ضروس وكان مغرقا بالديوان ومتطلبات الدول الداعمة للحرب طوال الثمان سنوات [١٢].

ويبدو ان الكويت كانت مصرة على ترسيم الحدود الدولية مع العراق ضمن سياسة الامر الواقع بعد القضم الكويتي المستمر للاراضي العراقية الامر الذي تطلب انعقاد مؤتمر جدة بين الطرفين وبرعاية سعودية في ١٧ تموز١٩٩٠ والذي لم يصل الى حل في مشكلة الحدود بين الطرفين . وعلى اثر فشل مؤتمر جدة وتصاعد نبرة الخطاب الاعلامي بين الجانبين غزت القوات العسكرية العراقية الكويت في فجر الثاني من اب ١٩٩٠ واستطاعت ضم الكويت للعراق واعلانها محافظة رقم تسعة عشر . لقد لعب

رئيس وكالة الاستخبارات الامريكية C.I.A روبرت غيتRobert Gates والسفيرة الامريكية في الكويت كاثرين غلاسبي Catherine Glaspie دورا هائلا في تأجيج وأذكاء الصراع بين البلدين واستخدام ورقة النفط وترسيم الحدود الدولية والديوان العراقية بعد حرب الخليج الاولى الامر الذي ادى الى حتمية ضم العراق للكويت[١٣]. لقد مارست الولايات المتحدة الامريكية كل الدهاء السياسي والفكرالعسكري بغية سيطرتها على مكامن ومنابع النفط في شمال الخليج العربي وتقليص القدرة الحربية للعراق في السيطرة الاقليمية ومواجهة اسرائيل وهذا ما اكدته نظرية المؤرخ محمد حسنين هيكل في دراسته المعروفة « الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق « بحيث وقع العراق في الفخ الامريكي عبر غزو الكويت مما اجج الصراعات الدولية في المنطقة وفرض حرب وعقوبات امميه رادعة ضد العراق [١٤] . لقد مثل العام ١٩٩٠ نقطة تحول جذرية في مشكلة الحدود المشتركة بين البلدين وما جرى بعدها من تأزم وعداء تاريخي بين العلاقات العراقية -الكويتية من جهة خاصة والعلاقات العراقية- الخليجية من جهة عامة الامر الذي انسحب على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة بقدوم اساطيل الولايات المتحدة الامريكية وجيوشها وهيمنتها شبه المطلقة على العراق والخليج وشبه الجزيرة العربية .لقد ادى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ الى اعادة رسم الدور الامريكي في ترتيب اوراق وملفة الحدود المشتركة بين العراق والكويت ، الا ان المشاكل الحدودية استمرت بالرغم من تطبيق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق وارتياح الجانب الكويتي لسقوط النظام في العراق وتأسيس نظام سياسي جديد بعد ٢٠٠٣ . لقد جاء دور الولايات المتحدة الامريكية في رغبتها بتصفير المشاكل بين الطرفين لهذا تدخلت بشكل مباشر عن طريق الحاكم المدني في العراق بول بريمير Paul Bremer ضمن خمسة نقاط [١٥] :

١. تركيب الدعامات الحدودية على الخط الفاصل بين العراق والكويت ضمن طول وعرض الدرجة ٤٦,٣٠ .

٢. ملف العتويضات الكويتية للحرب

مع العراق .

٣. ملف الحكومة الكويتية واوراقها وسجلاتها الرسمية وارشيفها الاميري.

٤. ملف المفقودين والقتلى الكويتين .

٥. ملف الخطوط الجوية وميناء مبارك وخور عبدالله والاطلالة البحرية للعراق على الخليج.

عانى العراق كثيرا من القرارات الدولية نتيجة اخطاء النظام الدكتاتوري السابق بصدور تسعة وثمانون قرارا مجحفا اعطت للجانب الكويتي الكثير من الاموال والتعويضات المبالغة بها ، واستطاعت جهود العراقيين التخلص من احكام البند السابع وغلق وتصفير اغلبية المشاكل مع الكويت بصدور القرار الاممي المرقم ٢١٠٧. وعلى اساس ما ذكر يتضح ان المشكلة التاريخية في الحدود المشتركة بين البلدين استمرت طوال القرن العشرين وان الجانب الكويتي قد تمدد كثيرا داخل الاراضي العراقية ماجل رسم حدود واقع الحال بعيدا عن الحدود التاريخية الموجودة في الوثائق العثمانية والبريطانية ، الامر الذي تسبب في الكثير من التعقيد والتذبذب والانغلاق والقطيعة بين البلدين الجارين رغم عودت العلاقات الدبلوماسية والزيارات والسفرات المتبادلة بحذر بين الجانبين[١٦] .

المبحث الثاني :الاطار العملي : الدور الامريكي في المشاكل المشتركة بين العراق والكويت :

لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا بارزا في مسار العلاقات العراقية-الكويتية وبرز هذا المسار خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ بالذات في مسئلة الحدود وحقول البترول المشتركة بين البلدين، بيد أن استثمار الحقول النفطية على الحدود الدولية المشتركة بين العراق والكويت له اهمية سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة ، فمن الناحية الاقتصادية فهو يحافظ على الثروة النفطية المسروقة من قبل الجانب الكويتي بعد عام ٢٠٠٣ والتي بدأت في الاطار العملي تستخدم طريقة الحفر المائل المعترض عليها دوليا- وتُمكن من عملية سحب النفط العراقي على الحدود المشتركة بين البلدين من خلال الحفر الجانبي- المائل لمسافة تصل من الف الى ثلاثة الاف متر مربع طولاً، وبعمق من الف الى الفين مترعرضاً[١٧]. فضلا عن ذلك رفد

خزينة العراق بالإيرادات المتوقعة من بيع انتاج النفط والغاز مع تكييف حصة العراق المحددة من قبل منظمة اوبك في الانتاج. ومن الناحية الاجتماعية فهو يمتص جزء من البطالة المقنعة والمنتشرة بين صفوف الاهالي وما لها من تأثيرات خطيرة على المجتمع العراقي . اما من الناحية السياسية فأن اتفاق الجانبين على استثمار هذه الحقول الحدودية المشتركة يدفع على الاستقرار في منطقة شمال الخليج العربي ويحد من التوترات والاتهامات المتبادلة بين الطرفين . الا ان هناك جملة من المعوقات والسلبيات المصطنعة بين البلدين والدور الامريكي الواضح تحول دون ذلك اهمها[١٨]:-

١.الدورالخفي التنفيذي لشركات الطاقة والبترول الامريكية على وجه الخصوص ،شركة شل- Shell Oil Company ، ومقرها هيوستن / الولايات المتحدة ، وشركة إكسون موبيل – Exxon Mobil Petro- leum Company ، مقرها مدينة إرفينغ / الولايات المتحدة ، وشركة شيفرون – Chevron Energy Corporation،مقرها كاليفورنيا / الولايات المتحدة ، وشركة تكساكو- Texaco Oil Company،مقرها تكساس /الولايات المتحدة . وما لهذه الشركات الاربعة من دور بارز وخطير في عملية نهب النفط العراقي الممنهج عبر الحقول المشتركة على الحدود الدولية مع الكويت (حقل الرميلة، حقل الزبير، حقل سفوان، حقل خضر الماي ، حقل رقعة الفاو،حقل جبل سنام، حقل ضبي) منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحتى يومنا هذا . علما ان لهذه الشركات العملاقة اثر بليغ ودورمباشر في وضع العراق تحت اجراءات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بالتأثير والتدخل العميق في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وضغوطها على الهيئة الاممية في نيويورك .

٢. الوضع الأمني للعراق و ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الرغبة الحقيقية لصانع القرار السياسي العراقي بذلك التوجه .

٣. تاريخ العلاقات المتشنج بين البلدين، وعدم قبول الكويت بترسيم الحدود الدولية-التاريخية للعراق لما قبل حرب الخليج الثانية وحماقات النظام السابق عام ١٩٩٠ .

٤. المعوقات الاخرى مثل: الامكانات المادية والفنية وضعف البنى التحية لصناعة البترول في العراق ، كونه الطرف النفطي الأضعف تكنولوجياً وماليا في مواجهة الكويت عند استغلال المكامن النفطية المشتركة الحدودية ، على الرغم من أن العراق يهيمن جغرافيا على الجانب الأكبر من الحقول النفطية.

ولأجل ذلك كانت الولايات المتحدة الامريكية حاضرة وبقوة في توتر الاوضاع والعلاقات العراقية-الكويتية منذ ادارة الجمهوريين في عهد جورج بوش الاب George.H.Bush ١٩٨٩-١٩٩٣ مرورا بأدارة الديمقراطيين في عهد بيل كلينتون Bill Clinton ١٩٩٣-٢٠٠١ وصولا الى ادارة جورج بوش الابن George.W.Bush ٢٠٠١-٢٠٠٩ ومن ثم احتلال العراق عسكريا عام ٢٠٠٣ .حيث عدت الولايات المتحدة الامريكية صاحبة التأثير الاقوى في توجيه مسار العلاقات بين البلدين لأن الادارات الامريكية المتعاقبة كان هدفها الاساس هو ضمان حرية الوصول الى الموارد النفطية والاسواق دون عوائق ،والحفاظ على حركة الملاحة عبر مضيق هرمز ومياه الخليج العربي ،وتأمين حماية المواطنين الامريكين والممتلكات التابعة لها في الكويت ،وتدعيم امن الحلفاء والاصدقاء الاقليمين . لذلك نرى قيام الشركات الامريكية العملاقة « شل و إكسون موبيل و شيفرون و تكساكو « في السيطرة الاقتصادية والمالية التامة على الحقول المشتركة في منطقة الحدود العراقية-الكويتية بالذات حقول كلا من « الرميلة، الزبير، سفوان، خضر الماي ، رقعة الفاو، جبل سنام، حقل ضبي « الأمر الذي انعكس سلبا على مسار العلاقات العراقية- الكويتية منذ عام ١٩٩٠ وزاد في تأزم المواقف واسهم بشكل مباشر في اثارة التوتر والعداء بين البلدين[١٩] .ان قيام الجانب الكويتي بمساعدة الشركات الامريكية في عملية نهب النفط العراقي على طول الحدود المشتركة في سبعة حقول ومكامن للبترول جعل العراق في موقف صعب بالذات بعد نهاية حرب الخليج الاولى وتراكم الديوان والمستحقات المادية للدول التي دعمت النظام السابق في الحرب بحيث كرس التباعد والخلاف العراقي-الكويتي واسهم بشكل مباشر في احتلال الكويت .ويتضح

جليا مما ذكر ان الدور الامريكي في تفاقم مشكلة العلاقات والحقول المشتركة بين البلدين كان قائما على ان لأمريكا قناعة راسخة في تحول العراق لدولة مهمة اقليميا بعد حرب الخليج الاولى وهذا سيشكل تهديدا على مصالحها وامن حلفائها في الكويت وعموم الخليج العربي وهذا ما ذكره ديك تشيني Dick Cheney١٩٨٩-١٩٩٣ وزير الدفاع الامريكي في مذكراته بالقول :- ((ان تحول العراق الى دولة قوية ربما بقوة ايران مثلا ، سيشكل تهديدا كبيرا على امن الخليج العربي وسيجعل منه شرطيا وربما منافسا في التحكم بأنظمة الحكم فيها ، وهذا لا يصب في مصلحتنا والتي تكمن في شي واحد مهم وهو استمرار حالة عدم الاستقرار المتحكم فيه ، لأنه لو تحقق السلام بين شعوب المنطقة ،لن تكون حاجة للسلاح الامريكي ولن يكون هناك مبرر لطلب الحماية الامريكية على الخليج)) [٢٠] . والى جانب ما قد ذكر تشير الوثائق الامريكية المنشورة الى ان الاصل في التاريخ المعاصر لثوابت السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط هو البقاء بالدرجة الاساس لمدة طويلة الامد بغية التحكم والسيطرة على منابع استخراج البترول في الكويت وبقية المنطقة بهدف حماية مصادر الوقود الاحفوري والطاقة مما ينعكس على حاجات الدول الكبرى للبترول والغاز الطبيعي ويساهم في تعاظم دور الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الخليجية والدولية . كذلك حماية امن اسرائيل من ظهور قوى اقليمية قد تهدد امنها ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها وهذا ما اردته السياسة الامريكية عند غزوها للعراق بمنع اية قوة اقليمية كأيران او دولية كالصين وروسيا بالوصول الى مصادر الطاقة والتحكم بأسعار البترول العالمية واعاقة خطط التنمية الامريكية في الشرق الاوسط [٢١] . ويبدو جليا من قراءة التاريخ الامريكي في ان السيطرة على مكامن البترول والغاز المسال ليس الغاية النهائية للولايات المتحدة الامريكية ، فالدور الامريكي على الصعيد العملي كان يهدف الى منافسة الاوربين والصين وروسيا في الشرق الاوسط وابعادهم عن مصادر الطاقة وهذا الدور قامت به الشركات الامريكية

البترولية العملاقة في تنفيذ ديباجة المشروع الامريكي في غزوها للعراق والتحكم في الابار النفطية داخل الحدود العراقية والكويتية من اجل تأمين السيطرة المركزية الامريكية كاملة على المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي وتحويل العراق والكويت الى قاعدة محورية للوصول الى اسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين ومن ثم تحقيق امن الخليج والمنطقة وفقا للدورالامريكي الاقتصادي والعسكري عبر تأمين الممرات المائية المهمة في مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وربط هذا الدور مع حلف شمال الاطلسي NATO وتقوية القدرات العسكرية لأسرائيل لعدم بروز اية قوة اقليمية في ايران وغيرها [٢٢] .

ويظهر لنا ان تخطيط الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة الاقتصادية عبر ادخال الشركات الامريكية الاربعة العملاقة لمنطقة الحدود المشتركة بين العراق والكويت ومن ثم عملية نهب النفط العراقي والخليجي عموما والتحكم بأسعار النفط العالمية داخل منظمة اوبك OPEC وخارجها في السوق السوداء الموازية في التهريب والسمرسرة النفطية كان غايته غزو العراق وتغير معادلة توازن القوى الاقليمية في المنطقة وتأمن المصالح الامريكية وحلفائها وعدم السماح ببروز قوة اقليمية اخرى كون الولايات المتحدة الطرف الاقوى في معادلة التوازن الذي يحدد مسارات القوى الاقليمية في الشرق الاوسط .كما ووظفت الولايات المتحدة الامريكية المشاكل الحدودية بين العراق والكويت لغزو العراق واعادة ترتيب اوراق المنطقة وفقا للمنظور الامريكي بما في ذلك احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ رغم الاختلاف الكبير في علاقة العراق بالقضيتين ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت منطلقة ضمن الخطة العسكرية الهادفة للسيطرة على العراق والخليج واستخدمت مشاكل العراق الحدودية مع الكويت لتخويف دول المنطقة من اجل استنزاف مواردها وتمرير صفقات السلاح وتشغيل مصانع الاعتدة والمستلزمات الحربية الامريكية وبناء قواعد عسكرية للولايات المتحدة على طول سواحل دول مجلس التعاون الخليجي بحيث صارت الولايات المتحدة الامريكية الشرطي الاول والمتحكم الاساس في

منابع البترول العالمية[٢٣] . لقد تجسد الدور الامريكي واضحا في الوجود العسكري الهائل والمتعدد الاشكال في منطقة الخليج العربي من خلال الشركات العملاقة والموظفين والمدربين والخبراء الى جانب تواجد القوات الامريكية عند الحدود وطيران مستمر فوق منطقة الحدود العراقية-الكويتية والحدود الخليجية مع السواحل الايرانية كذلك مهندسي وخبراء الشركات النفطية الامريكية والاستثمارات الكبيرة في حقول الغاز الطبيعي والبترول مع تواجد استخباري ومعلوماتي هائل لوكالة المخابرات الامريكيةC.I.A ، بحيث ان الولايات المتحدة الامريكية استقدمت كل خبراتها الامنية والعسكرية والاقتصادية لتكون صاحبة الذراع الطويلة في العراق والكويت وعموم المنطقة [٢٤] . وتأكيداً على ما قد ذكر فأن دور الولايات المتحدة الامريكية بدأ يتعاظم من خلال رسم سياسة محددة في التدخل الامريكي في المشكلة الحدودية والحقول المشتركة بين العراق والكويت عبر سياسة اعادة النظر في الاهداف والمرتكزات الامريكية والمشاريع الاقتصادية والبتروكيمياوية والغاز الطبيعي والشركات النفطية العملاقة العاملة في حقول العراق والكويت ووضع اصطفاف جيوسياسي في الشرق الاوسط نتيجة النفوذ الايراني المتزايد، حيث ما لبثت الولايات المتحدة الا وان تضع ايران في مقدمة اهدافها العسكرية والاقتصادية والسياسية بعد عام ٢٠٠٣ وتخويف كلا من كوريا الشمالية والصين وروسيا وسوريا باعتبار العراق والكويت وحقولهما المشتركة وحقول البترول الاخرى في الخليج العربي من ركائز الصناعة الامريكية المهمة المتحكمة بأسعار النفط عالمياً [٢٥] . ويبدو ان الدور الامريكي الكبير في الشرق الاوسط قد اثر بشكل مباشر وفعال في العلاقات العراقية -الكويتية حيث سعت الولايات المتحدة الى عدم الاستقرار الامني في العراق من اجل ان تبقي الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الست(السعودية،ال امارات،البحرين،قطر،عمان) قلقة من خطر الاوضاع في العراق ومن اجل ضمان استمرار ارتباط الكويت بالولايات المتحدة الامريكية وشرائها للاسحلة والاعتدة والاعتماد عليها في

حماية الامن والاستقرار على الحدود الكويتية مع العراق الامر الذي انعكس سلبا من ناحية بناء مناطق عازلة على الحدود العراقية – الكويتية وسمح للجانب الكويتي بالتوغل داخل العمق العراقي بحجج واهية مما اسهم بشكل مباشر في عملية نهب النفط العراقي في الحقول السبع المشتركة بين البلدين . لقد كان اصرار الولايات المتحدة الامريكية بأن تلعب دوراً بارزاً في جدلية العلاقات المتشنجة بين العراق والكويت لهذا سعت لربط العراق بها وانشاء قواعد عسكرية امريكية في الانبار والسليمانية وبما يخدم المصالح الامريكية المتنامية في الخليج والشرق الاوسط وبما يؤثر بشكل حتمي في التدخل المباشر والمؤثر في مجمل العلاقات مابين العراق والكويت ليؤرخ لمرحلة مهمة من تاريخ العلاقات الغير مستقرة بين البلدين[٢٦] . ويبدو ان هدف الحرب على العراق ليس فقط تحرير الكويت وانما لأحداث نفوذ امريكي دائم ومستمر قريب من منابع ومكامن البترول العالمية بالذات احتياطيات العراق والكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي تأتي بالمراتب الاولى على العالم بالنفط . بمعنى ان امن العراق والكويت هو امن للخليج العربي وان اي توتر عسكري او امني بينهما سيؤثر بالمجمل على بقية الدول مما يساهم في رفع اسعار البترول عالمياً . يبدو جليا ان الحليف الكويتي للولايات المتحدة كان قد ادرك وتعلم من تاريخ العلاقات الكويتية – العراقية بضرورة تواجد عسكري اجنبي لحماية الكويت من العراق او ربما ايران ولأن منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط عموما تمثل نقطة ارتكاز للولايات المتحدة لما لهذه المنطقة الحيوية من المساهمة في التحولات والتغيرات الدولية والاقليمية فأن المصالح الكويتية والامريكية قد اشتركتا معاً في حفظ واستقرار المنطقة والزحف نحو الحدود العراقية وممارسة قضم الاراضي الغنية بالنفط على جانبي الحدود المشتركة بين البلدين[٢٧] . وترى بعض الدراسات التاريخية ان تواجد القواعد العسكرية الامريكية في العراق انعكس ايجابياً على العلاقات العراقية-الكويتية ،لأن الجانب الكويتي يرتبط بالولايات

المتحدة بروابط اقتصادية هائلة من خلال الشركات الامريكية العملاقة للبترول وغيرها الى جانب تواجد قواعد امريكية كبيرة جدا في السالمية والاحمدي كما ان العراق خرج من معادلة التوازن الاقليمي ببروز توازن اقليمي جديد مابين ايران ، اسرائيل ، السعودية الامر الذي يتطلب من الكويت ضرورة استقرار وضع العراق وامنه الداخلي[٢٨] .

الخاتـــــــمة :

في نهاية البحث يمكن القول اجمالا ان تاريخ العلاقات بين العراق والكويت قد تميز بالتذبذب وكثرة المشاكل الحدودية والصراعات والانتكاسات المتعددة منذ ثلاثينيات القرن الماضي وكانت مشكلة الحقول النفطية المشتركة " الرميلة، الزبير، سفوان، خضر الماي ، رقعة الفاو، جبل سنام، حقل ضبي « على جانبي الحدود من اخطر المشاكل السابقة والحالية والتي عدت مرتكزا لطبيعة العلاقات المعقدة بين الطرفين ، ثم جاء دور الولايات المتحدة الامريكية وشركاتها البترولية العملاقة « شل- Shell Oil Company ، إكسون موبيل – Exxon Mobil Petroleum Company ، شيفرون –Chevron Energy Corporation ، تكساكو- Texaco Oil Company" في ادارة الحقول المشتركة وعملية نهب النفط العراقي المستمرة على جانبي الحدود . ان الخطأ التاريخي الفادح في غزو الكويت جراء ممارسات النظام السابق قد زاد الطين بلة وانتكست العلاقات العراقية-الكويتية بعد ذلك ،الامر الذي استدعى تدخل الولايات المتحدة وتحرير الكويت ومن ثم رغبة الادارات الامريكية المتعاقبة من جورج بوش الاب الى جورج بوش الابن في غزو العراق والهيمنة الامريكية المطلقة على المنطقة الخليجية والشرق الاوسط . ويعد الدور الامريكي هو الطرف الاقوى في معادلة التوازن الاقليمي والذي حدد مسار العلاقات العراقية-الكويتية بما ينسجم مع السياسة الامريكية المعاصرة واهدافها الاستراتيجية في الشرق الاوسط . وقد استفادت الكويت من الدور الامريكي في فرض المزيد الشروط والحقوق المبالغ فيها ازاء العراق خصوصا بعدما طبق العراق كل القرارات الدولية والخروج من البند السابع وتسديد الديوان الكويتية المترتبة على عزوها

عـام ١٩٩٠ .

الاستنتاجات والتوصيات :

أ- العمـل عـلى ترسـيم الحـدود الدولية-التاريخيـة للعـراق مـع الكويـت بشـكل دقيـق قبـل حـرب الخليـج الثانيـة وقـرار الهيئـة الأمميـة المتعسـف ذي الرقـم ٦٦١ عـام ١٩٩٠ ضمـن احـكام الفصـل السـابع خصوصاً ان العـراق يـرى في ذلـك ظلـماً واجحافـاً، وانـه جـاء متحيـزاً لصالـح الكويـت نظـراً للظـروف التـي كانـت سـائدة حينـذاك ،والموقـف الموحـد لغالبيـة الـدول تجـاه حماقـة النظـام السـابق في احتـلال الكويـت[٢٩] .

ب- العمـل عـلى وضـع ألية لاسـتثمار الحقـول البترولية الحدوديـة المشـتركة مـن خـلال الخيـارات المتاحـة ضمـن الاسـتثمار مـن قبـل الـشركات المحليـة لـكلا الدولتـين مـع وضـع لجـان مختصـة تراقـب عمليـة التنفيـذ والانتـاج والتصديـر بشـفافية .

ج- الاتفـاق عـلى شركـة اجنبيـة واحـدة بكادرفنـي مشـترك مـن قبـل مهندسـين عراقيـين وكويتـين في البلديـن لتقـوم باسـتثمار هـذه الحقـول مـع وضـع لجنـة مشـتركة لتقـوم بمهـام المتابعـة الفنيـة المطلوبـة [٣٠].

د- الاسـتفادة مـن تجـارب الـدول التـي لديهـا حقـول مشـتركة بينهـا ودراسـة كل حالـة عـلى حـدة ،حيـث ان العقود والبنـود والاتفاقيـات تختلـف من دولة الى اخـرى نتيجـة عـدة عوامـل تدخـل لتؤثـر بالمتغـيرات السـائدة والعرفيـة، فمثـلا نجـد البنـود في اتفاقيـة اليابـان مـع كوريـا الجنوبيـة عـام ١٩٨٢ هـي ليسـت كبنـود اتفاقيـة بريطانيـا والارجنتـين عـام ١٩٨٣ ، والاخـيرة ليسـت كبنـود اتفاقيـة الكويـت والسـعودية عـام ١٩٨٩ مـن حيـث النسـب والارباح والتكاليـف ، لأن نوعيـة الحقـول بريـة ومنهـا البحريـة وبعضهـا ليسـت عميقـة والاخـرى تتطلـب حفـرآلاف الامتـار حتـى يتـم الوصـول الى الانتـاج. وبعضها ذا جدوى اقتصاديـة واخـرى ليسـت كذلـك. فعـلا المسـؤولين السياسـين الاخـذ بنظـر الاعتبـار كل هـذه العوامـل مـن اجـل وضـع الصيغـة المناسـبة للظـروف المشـابهة في العـراق لصياغـة العقـد الاسـتثماري للحقـول المشـتركة ويمكـن ان تدمـج الفقـرات مـن عـدة بنـود دوليـة مختلفـة لصياغـة افضـل العقـود نتيجـة للتطورالحاصـل واكتشـاف بعـض الثغـرات السـلبية في العقـود السـابقة[٣١] .

ه- نـظرا لحساسـية الوضـع الحـدودي

بين العراق والكويت فمن الضروري اشراك لجان دولية او من جامعة الدول العربية محايدة لتكون شاهدة على الخرائط الحدودية وتفاصيل البنود المفترضة التي تستهدف استثمار الحقول المذكورة لتجنب الصراعات والاختلافات مع تغير الحالة بالذات اطماع الشركات الامريكية العملاقة في بترول العراق والمنطقة الخليجية عموماً.

و- يفضل، اختيار الشركات الدولية ذائعة الصيت والمصداقية بعيداً عن الهيمنة الاستعمارية من البلدان العظمى وتفضيلها على غيرالشركات من خلال :- تبسيط الشروط والتسهيلات الاستثمارية والادارية بسبب حساسية وخصوصية الوضع الحدودي بين جمهورية العراق والكويت ،ولأن هذه الشركات لها نفوذ عالمي ومؤثرة في القرارات الدولية فينسحب تأثيرها على الدول المجاورة المحادية للعراق ،وتعمل على الحد او تمنع من الخلافات الكبيرة المستقبلية على هذه الحقول النفطية المشتركة بين البلدين الجارين العراق والكويت [٣٢] .

الهوامش :

(١) سامي عبدالحافظ القيسي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ص١٢١ .

(٢) تجدر الاشارة الى ان برقية برطانيا هذه عدت وثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة في مسئلة ترسيم الحدود بين الدولتين ، انظر : عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية،ج ١٠، ص ٤٤.

(٣) علاء جاسم الحربي، العلاقات العراقية -البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، ص٣٣٠ .

(٤) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ص٢٢٦ .

(٥) سامي عبدالحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص٢١١.

(٦) احمد عبدالواحد عبدالنبي ، من نوري السعيد الى عبدالكريم قاسم (قراءة في مواقف الاوساط الجماهيرية من الثورة التحريرية الجزائرية) ،ص٤٣.

(٧) علي السيد واخرون ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية ، الحق التأريخي والادارة الدولية ، ص٦٧ .

(٨) المصدر نفسه ، ص٦٨-٦٩ .

(٩) احمد عبدالواحد عبدالنبي ، المصدر السابق ، ص٥٤ .

(١٠) قيس جواد الغريري ، مشاكل الحدود العراقية-الكويتية ١٩١٣-١٩٦٨ ، ص١٧٦.

(١١) مارثا دواكس ،ازمة الكويت ، العلاقات الكويتية العراقية ،ص٣٤.

(١٢) فليح عبدالحسن البديري ، وزارة الخارجية العراقية ، ص١١٢ .

(١٣) احمد سعيد نوفل ،ارضية الصراع

العـربي في الخليـج العـربي ، ص٨٩ .
(١٤) محمـد حسـنين هيـكل ،الامبراطوريـة الامريكيـة والاغـارة عـلى العـراق ، ص١٢١ .
(١٥) بـول بريمـر ، عـام قضيتـه في العـراق :النضـال لبنـاء غـد مرجـو ، ص ١٩ .
(١٦) فتحـي الغفيفـي، مشـكلات الحـدود في منطقـة الخليـج العـربي ، ص٤٦ .
(١٧) رجـاء عـز الديـن ، التنميـة والطاقـة في مجلـس التعـاون الخليجـي ، ص٥٥ .
(١٨) عيـد مسـعود الجهنـي ،صراع النفـط العالمـي ومسـتقبل نفـط الخليـج ،ص ١١٢.
(١٩) جريـدة الـشرق الاوسـط ،العـدد/ اذار ١٥٧٨٨ ، ص ١٢ .
(٢٠) ديـك تشـيني ، في زمـاني : مذكـرات شـخصية وسياسـية ، ص ١٣٤.
(٢١) وزارة الخارجيـة الأمريكيـة، موجـز التاريـخ الأمريـكي، ص٣١١.
(٢٢) عبـد العزيـز سـليمان نـوار واخـرون : تاريـخ الولايـات المتحـدة الامريكيـة منـذ القـرن السـادس عـشر حتـى القـرن العشريـن ، ص١٩٦.
(٢٣) حسـين شريـف ، السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة اتجاهاتهـا وتطبيقاتهـا وتحدياتهـا مـن الحـرب العالميـة الثانيـة الى النظـام الـدولي الجديـد، ص٧٩ .
(٢٤) محمـد حسـنين هيـكل، اوهـام القـوة والنـصر، ص٤٥ .
(٢٥) جـمال سـلامة عـلي، امـة قلقـة : أمريـكا الديمقراطيـة ويمينهـا الدينـي المحافـظ، ص١٨.
(٢٦) وزارة الخارجيـة الأمريكيـة، مؤسسـات الفكـر والـرأي وسياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الخارجيـة، ص١١٧ .
(٢٧) سـعد حقـي توفيـق، علاقـات العـرب الدوليـة في مطلـع القـرن الحـادي والعشريـن، ص٧٨ .
(٢٨) نايـس مصطفـى خليـل، الرئاسـة كمؤسسـة لصنـع السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، ص١٢٩.
(٢٩) محمـد حسـنين هيـكل، الزمـن الامريـكي مـن نيويـورك الى كابـول ،ص٧٨ .
(٣٠) سـامي المهنـا، العـالم بعيـون أمريكيـة: تداعيـات حـرب الخليـج الثانيـة- الاوراق السريـة للبيـت الابيـض والبنتاغـون ، ص١٣٤.
(٣١) عـلي جـواد المحنـة ،حـل مشـكلة اسـتغلال حقـول النفـط والغـاز الطبيعـي العابـرة للحـدود الدوليـة ،ص١٧٧.
(٣٢) غالـب نـاصر واخـرون ،حقـول النفـط الحدوديـة بـين العراق ودول الجـوار ، ص٤٠٩.

المصادر والمراجع :

اولا: الوثائق الامريكية المنشورة :

-وزارة الخارجية الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكي، مكتب برامج الإعلام الخارجي،واشنطن-بيروت، ٢٠٠٦ .

-وزارة الخارجية الأمريكية، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، ريتشارد هاس : وجهة نظر امريكية في السياسة ، واشنطن، ٢٠٠٢ .

ثانيا :الكتب العربية والمترجمة :

-احمد عبدالواحد عبدالنبي ، من نوري السعيد الى عبدالكريم قاسم (قراءة في مواقف الاوساط الجماهيرية من الثورة التحريرية الجزائرية) ، دار دلير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٤ .

-بول بريمر ، عام قضيته في العراق :النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

-تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

-جمال سلامة علي، امة قلقة : أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني المحافظ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨ .

-حسين شريف ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية الى النظام الدولي الجديد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥ .

-ديك تشيني ، في زماني : مذكرات شخصية وسياسية ، ترجمة فاضل جتكر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

-عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية،ج ١٠، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨.

-عبد العزيز سليمان نوار واخرون : تاريخ الولايات المتحدة الامريكية منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، دار الفكر العربي للطبع والنشر ،القاهرة ، ١٩٩٩ .

-علي السيد واخرون ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية ، الحق التأريخي والادارة الدولية ، ط٣ ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٣ .

-علاء جاسم الحربي، العلاقات العراقية – البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

-عيد مسعود الجهني ،صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج ،منشورات مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والطاقة ، الرياض ، ٢٠٠٣ .

-سامي عبدالحافظ القيسي ، العراق في الوثائق البريطانية ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،٢٠١٠.

-سامي المهنا، العالم بعيون أمريكية: تداعيات حرب الخليج الثانية- الاوراق السرية للبيت الابيض والبنتاغون، دار المريخ للنشر، القاهرة ،٢٠٠٤ .

-سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، عمان – الأردن ، ٢٠٠٣ .

-محمد حسنين هيكل، الزمن الامريكي من نيويورك الى كابول ، المصرية للنشر والتوزيع ،القاهرة ، ٢٠٠٣ .
-محمد حسنين هيكل، اوهام القوة والنصر، ج٢، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢ .
-محمد حسنين هيكل ،الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
-مارثا دواكس ،ازمة الكويت ، العلاقات الكويتية العراقية ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٥ .
-فتحي الغفيفي، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
-فليح عبدالحسن البديري ، وزارة الخارجية العراقية ، شركة الديوان للطباعة ، بغداد ،٢٠٢٤ .
ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية :
-علي جواد المحنة ،حل مشكلة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي العابرة للحدود الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٤ .
رابعا : الصحف والمجلات :
-جريدة الشرق الاوسط ،العدد/ اذار ١٥٧٨٨ ،بيروت ، ٢٠٠٣ .
-احمد سعيد نوفل ،ارضية الصراع العربي في الخليج العربي ، مجلة المستقبل ،العدد ١٥٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ .
-رجاء عز الدين ، التنمية والطاقة في مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الاهرام ، العدد ٩٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
-قيس جواد الغريري ، مشاكل الحدود العراقية-الكويتية ١٩١٣-١٩٦٨ ، دراسة سياسية تاريخية ، مجلة العرب والمستقبل ، العدد١٩ ، مركز دراسات الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .
-غالب ناصر واخرون ،حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار ،العدد ٦٩ المجلد ٢، مجلة الجمعية العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
-نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)،الكويت،٢٠٠٧ .